قراءة فى المشهد الإيرانى الداخلى

أ.د. هدى حافظ ميتكيس
أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة

مقدمة:

شهدت إيران اكثر من مرة هذا العام(٢٠١٨) أحداثاً خطيرة بكل المقاييس، ووجه الخطورة فيما جرى أنه مؤشر ولو جزئي على فشل المعادلة التي يقوم عليها النظام الإيراني الذي يريد أن يبدو في صورة المستجيب لطموحات شعبه والملبي لاحتياجاته الأساسية في الوقت الذي يتبنى فيه مشروعاً إقليمياً للنفوذ والهيمنة في محيطه الخارجي بدوائره المتعددة، وبصفة خاصة خليجياً وعربياً.

والمعنى الأول المباشر لهذه المظاهرات التي تفجرت أساساً لأسباب اقتصادية أن ثمة خللاً في المعادلة بين الداخل والخارج، وعندما يهتف المتظاهرون ضد السياسة الإيرانية في المنطقة العربية، فهم لا يفعلون هذا حفاظاً على استقلالنا ولكن لأنهم يعتبرون هذه السياسة سبباً مباشراً في معاناتهم. ووجه الخطورة في أعمال الاحتجاج التي اندلعت أنها تتجه رأساً إلى الرقم الثاني الذي يعنينا في المعادلة وهو الدور الإيراني الهادف إلى الهيمنة في المنطقة، ويعني هذا أنه كلما قويت حركة الاحتجاج مثّل هذا قيداً أكبر على السياسة الإيرانية التي ألحقت الضرر بنا. واللافت للنظر أن أعمال الاحتجاج الأخيرة بدأت بالمطالب الاقتصادية، ثم اتخذت طابعاً سياسياً انطلاقاً من المنطق السابق لأن سياسة فرض النفوذ والهيمنة تأكل الموارد الإيرانية التي كان

بالإمكان توظيفها للاستجابة للمطالب الشعبية، والأكثر أهمية أن أعمال الاحتجاج طالت جوهر شرعية النظام الإيراني، إذ وصل الأمر إلى الهتاف بسقوط المرشد والرئيس معاً، أي أنه لا يمكن تفسيرها بمصطلحات التناقض بين المحافظين والإصلاحيين، بل قيل إن شعارات متعاطفة مع حكم الشاه قد ترددت في سياق أعمال الاحتجاج.

ويبدو النظام الحاكم في إيران قوياً ومُحصناً من الداخل على الرغم من العديد من الاحتجاجات والمظاهرات الداخلية والعديد من الاضطرابات الأمنية التي تحيط بإيران في دول الجوار، وهذا التماسك، إن جاز التعبير، مرده عدة عوامل، منها الاستراتيجيات الأمنية التي ينتهجها النظام، ووجود بعض المؤسسات التي تلعب دوراً مؤثراً في الحفاظ على أمن واستقرار النظام، وفي مقدمتها الحرس الثوري الإيراني.

وفي ظل التغيرات التي كشفت عنها نتائج الانتخابات البرلمانية فى أبريل عام ٢٠١٦، وصعود الإصلاحيين في مقابل تراجع المحافظين، تبقى الاحتمالات ضعيفة فيما يتعلق بتأثير هذه الانتخابات على مسار السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط، نظراً للتحديات العديدة التي تواجهها طهران في الإقليم.

قوة النظام الداخلية

يثار تساؤل لماذا يبدو النظام الإيراني قوياً؟ على الرغم من أن إيران تقع في محيط إقليمي غير مستقر، يشهد العديد من الاضطرابات والصراعات، فكل دول جوارها المباشر تعرضت إما إلى أزمات داخلية أو صراعات خارجية أو حروب. وهذا يعني أن إيران مُرشحة منطقياً للتعرض لاضطرابات أمنية وحوادث إرهابية كغيرها من دول المنطقة، وهو أمر تدركه تماماً الأجهزة الأمنية والنظام

الإيراني بشكل عام.

ومع ذلك، يبدو النظام الإيراني مُحصناً من الداخل ضد هذه الاضطرابات، وهو الأمر الذي يرجع إلى عدة عوامل قوة يتمتع بها هذا النظام، وهي:

١- استراتيجية الردع التي ينتهجها النظام، ففي أكثر من مناسبة يحرص المسؤولون الإيرانيون على تأكيد أن بلادهم تنتهج استراتيجية "الردع الفعَّال" في الداخل والخارج، والتي بموجبها يتم إحباط العمليات الإرهابية قبل التنفيذ، وتفكيك خلاياها.

وقد اكتسبت إيران خبرة لا بأس بها في مجال السيطرة على الوضع الأمني داخلياً ضد الاختراق الخارجي، نظراً لاعتماد النظام في بقائه واستمراره على الجهاز الأمني والعسكري الضخم والمتوغل في مفاصل الحكم والاقتصاد بشكل كبير، بالإضافة إلى التطوير الدائم للاستراتيجية الأمنية للبلاد.

٢- الدور الذي تلعبه القوى الأساسية في هيكل النظام الإيراني، وفي مقدمتها الحرس الثوري والمؤسسات التابعة لها، حيث كان ومازال لها دور كبير في الحفاظ على أمن واستقرار النظام في طهران.

٣- وجود استراتيجية "أمن ثقافي" لها دور بارز في تحصين العقلية الإيرانية ضد المحاولات الخارجية للتأثير على معتقدات الداخل. فإلى جانب الالتزام بالعقيدة الأمنية التقليدية من النظام الإيراني، والتي وُضعت في أعقاب الثورة الإسلامية، وإيمانه بأهميتها، فقد خلق هذا النظام نموذجاً خاصاً به مما يُسمى "الأمن الثقافي"، من خلال حرصه غير المنقطع على ترديد الشعارات التي من شأنها تكريس الكراهية للغرب، وتجسيد العدو الخارجي، وذلك ضمن آليات تقوية النظام في الداخل والحث على الالتفاف حوله،

وكذلك التركيز على هدف قومي يتمثل في البرنامج النووي الإيراني، فضلاً عن فرض رقابة متشددة على مظاهر الانفتاح على الغرب بصفه خاصة، وكل ما من شأنه التأثير على الهوية الفارسية للبلاد عموماً.

كما يشدد النظام الإيراني قبضته على الإعلام بشقيه التقليدي والحديث، ويحجب شبكات التواصل الاجتماعي، فارضاً حصاراً ثقافياً من شأنه تقليل فرص التأثير على معتقدات الداخل الإيراني.

٤- الدور الرعوي للعديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، حيث أخذت هذه المؤسسات على عاتقها مساعدة المحتاجين والفقراء وتقديم المساعدات لكبار السن والمتقاعدين، وهو في حد ذاته يعد استقطاباً لهذه الفئة من المجتمع الإيراني، لاسيما أن زيادة نسبة الفقر والعوز قد ساعدت في زيادة دور هذه المؤسسات التي توالي النظام وتتبعه. ولعل الحرس الثوري أحد أهم هذه المؤسسات، حيث استطاع أن يُرسي وجوده في العديد من مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية.

الانتخابات البرلمانية ٢٠١٦

في إطار الحديث عن الأوضاع الداخلية في إيران، تبرز أهمية نتائج الانتخابات البرلمانية التي أُجريت يوم ٢٩ أبريل عام ٢٠١٦، لانتخاب ٦٨ عضواً في مجلس الشورى من إجمالي ٢٩٠ عضواً، حيث حقق المرشحون الإصلاحيون والمعتدلون من مؤيدي الرئيس حسن روحاني نتائج طيبة في الانتخابات، حيث لم يعد المجلس خاضعاً لسيطرة المحافظين، وأصبح التياران الرئيسيان على الساحة السياسية الإيرانية شبه متساويين في التمثيل داخل البرلمان.

وتعود أهمية هذه الانتخابات إلى الآتي:

أولا: أنها أول انتخابات تُجرى بعد الوصول إلى الاتفاق النووي بين إيران والغرب في يوليو ٢٠١٥، ورفع العقوبات تدريجياً في منتصف يناير ٢٠١٦. وبالتالي فالملف النووي تحول إلى أحد محاور الصراع السياسي داخل طهران، حيث إنه مازال مثار جدل بين الأطراف السياسية، في ظل الاختلاف حول جدوى هذا الاتفاق النووي ومدى تأثيره على مصالح إيران.

وقد عكست نتائج التصويت في الانتخابات البرلمانية تأييداً للاتفاق النووي الذي أبرمته حكومة الرئيس روحاني مع القوى الدولية، مقابل رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران.

ثانيا: تتزامن هذه الانتخابات مع تزايد الحديث داخل إيران حول خليفة المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية، فلا أحد يعرف من يخلف المرشد الحالي علي خامنئي. وربما يكون النظام يتعمد ذلك، لأن استيضاح خريطة المرشحين لخلافة المرشد سيُولد صراعاً آخر داخل البلاد.

وقد ارتبطت انتخابات مجلس الشورى الإيراني بانتخابات مجلس الخبراء، وهذا يعني أن مجلس الخبراء الجديد (مدته ثماني سنوات) هو من سيحدد المرشد القادم، في ظل تدهور صحة خامنئي. وهذا المجلس يتشكل من رجال الدين فقط، ويتم إخضاع مرشحيه لاختبار فقهي.

ثمة عدد من الملاحظات كشفت عنها انتخابات مجلس الشورى الإيراني التي أُجريت عام ٢٠١٦، وفي مقدمتها ما يلي:

١- أثبتت نتائج الانتخابات الأخيرة قاعدة أن البرلمان الإيراني يأتي على شاكلة رئيس البلاد، وهذا يعني أن البرلمان يخضع إلى توجهات الرئيس. فعندما

جاء محمد خاتمي كانت الأغلبية للإصلاحيين، وعندما أتى أحمدي نجاد عكست انتخابات مجلس الشورى حينها فوز المحافظين. وعندما تولى حسن روحاني السلطة في عام ٢٠١٣، حقق الإصلاحيون نتائج بارزة ومرضية في الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

٢- أصبح للإصلاحيين وزن داخل البرلمان الإيراني خلال دورته الجديدة، وبالتالي سيكون لهم تأثير على مختلف التشريعات والقوانين.

٣- بات للمستقلين دور أيضاً، فهم الحصان الأسود لتغليب كفة أي من الإصلاحيين أو المحافظين داخل البرلمان الإيراني. ومع الوقت ستتحدد ملامح توازنات القوى في هذا البرلمان.

٤- نتيجة الانتخابات كانت بمنزلة استفتاء على الاتفاق النووي مع مجموعة (٥+١)، وهي تؤكد أن ثمة حالة من الرضا العام عن هذا الاتفاق. فمن بين ٨٠ مرشحاً معارضاً للاتفاق النووي، نجح ١٢ فقط.

٥- قد يتصاعد الصراع بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور، فالأخير هو من المؤسسات غير المنتخبة التي يسيطر عليها المحافظون المتشددون، ويتكون من ١٢ عضواً؛ يعين المرشد ٦ أعضاء فقهاء دينيين منهم، أما الستة الآخرون فيكونون من الخبراء القانونيين ويعينهم مجلس الشورى بتوصية من رئيس السلطة القضائية.

ومجلس صيانة الدستور أيضاً هو المجلس الأهم بين مؤسسات الدولة، كونه مؤسسة رقابية مسؤوله عن تفسير الدستور، والتدقيق في القوانين الصادرة من مجلس الشورى، وكذلك النظر في أهلية المرشحين للرئاسة. وبالتالي في حالة إرسال مجلس الشورى تشريعات ليوافق عليها رئيس الجمهورية، قد يعترض عليها مجلس صيانة الدستور.

التحولات الداخلية الإيرانية في عام ٢٠١٨

فرضت التطورات التي طرأت على الساحة الخارجية منذ بداية عام ٢٠١٧، واستمرت بعد ذلك ضغوطًا لا تبدو هينة على حكومة الرئيس الإيراني حسن روحاني وتيار المعتدلين الذي يضم الجناح الموالي لولاية الفقيه من تيار الإصلاحيين والجناح التقليدي من تيار المحافظين، بشكل دفع الأولى إلى اتخاذ خطوات من شأنها تقليص حدة التوتر في علاقاتها مع المتشددين من تيار المحافظين الأصوليين والمؤسسات الراديكالية النافذة في النظام، على غرار الحرس الثوري، ومجلس صيانة الدستور، والسلطة القضائية.

وانعكس ذلك في مؤشرين رئيسيين، أولهما حرص الحكومة على رفع المخصصات المالية للحرس الثوري في الميزانية الجديدة التي عرضتها على مجلس الشورى لتصل إلى نحو ٧،٦ مليارات دولار، بشكل يُشير إلى أن الأركان الرئيسية في النظام، لا سيما المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي، بدأت في محاولة دفع الحكومة إلى التراجع عن جهودها السابقة التي هدفت من خلالها إلى تقليص أدوار الحرس، وتدخله في الشئون السياسية، داخليًّا وخارجيًّا.

اتجاه الحكومة خلال الفترة الماضية إلى تفعيل تلك الجهود كان الهدف منها هو تعزيز سيطرتها على إدارة الشئون الاقتصادية للدولة، خاصة أن "الباسدران" يمتلك نفوذًا قويًّا على الصعيد الاقتصادي، بشكل كان من الممكن أن يساعدها في تنفيذ برامجها الاقتصادية التي كانت أحد المحاور التي مكّنت الرئيس روحاني من الفوز في الانتخابات الرئاسية في دورتيها الأخيرتين.

أما المؤشر الثانى فهو حرص الرئيس روحاني وغيره من مسئولي الحكومة على تصعيد حدة مواقفهم تجاه التطورات الطارئة على الساحة الخارجية. إذ تعمّد روحاني، على سبيل المثال، الدفاع عن موقف ميليشيا

الحوثيين في إطلاقها صواريخ باليستكية على السعودية، مستنداً إلى بعض المبررات التي لا تتسامح مع المعطيات الموجودة على الأرض، وتتجاهل ما يقوم به الحوثيون من نشر الفوضى وعدم الاستقرار ودعم التنظيمات الإرهابية في اليمن.

كما بدا لافتًا أيضًا أن روحاني حرص على المشاركة في الحملة الدعائية التي قام الحرس الثوري بتدشينها من أجل الترويج للدور المزعوم الذي قام به في الانتصار على تنظيم "داعش" داخل كل من العراق وسوريا، موجهًا – في الوقت نفسه – انتقادات قوية إلى جامعة الدول العربية، خاصة بعد الدعم الذي قدمته للسعودية ضد كلٍّ من إيران وحزب الله خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي عقد بناء على طلب السعودية في ١٩ نوفمبر ٢٠١٧، والذين أكدوا رفضهم لانتهاكات وتدخلات إيران ودعمها للميليشيات التي تقوم بأعمال ضد بعض الدول العربية.

وقد حرصت الحكومة، ومن خلفها المعتدلون، على التهدئة مع الحرس والمحافظين الأصوليين يمكن تفسيره في إطار اعتبارين أساسيين:

الأول: انه لاتوجد استحقاقات سياسية هامة، حيث أجريت الانتخابات الأكثر تأثيراً في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧، على غرار انتخابات مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان)، ومجلس خبراء القيادة (الذي يتولى تعيين وعزل المرشد ومراقبة أدائه السياسي)، ورئاسة الجمهورية، وكلها حقق فيها المعتدلون نتائج بارزة مكّنتهم من تفعيل عودتهم إلى السلطة من جديد بعد فترة غياب امتدت منذ عام ٢٠٠٥ الذي شهد فوز الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد على مرشحهم رئيس الجمهورية الأسبق هاشمي رفسنجاني الذي توفي في ٨ يناير ٢٠١٧.

الثاني: أن المعطيات التي تفرضها التطورات الخارجية لا تمنح الحكومة والمعتدلين هامشًا واسعًا من الخيارات أو حرية الحركة والمناورة السياسية. فبعد أن حاول المعتدلون استثمار الوصول للصفقة النووية مع مجموعة "٥+١" في ١٤ يوليو ٢٠١٥، والمرونة التي أبدتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما تجاه إيران، من أجل إضفاء وجاهة خاصة على الدعوة إلى تحسين العلاقات مع الغرب، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، والترويج إلى أن مصطلح "الشيطان الأكبر" لم يعد يتوافق مع الظروف والتحولات الجديدة التي فرضتها تلك الصفقة؛ جاءت الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة دونالد ترامب لتقلص من أهمية وزخم تلك السياسة على الساحة الداخلية الإيرانية.

لقد تراجعت دعوات تحسين العلاقات مع واشنطن، وعادت مرة أخرى الاتهامات الموجهة لبعض كوادر تيار المعتدلين بـ"العمالة" و"الخيانة"، ووجد المحافظون الأصوليون الفرصة سانحة لإعادة مهاجمة الاتفاق النووي، وفرض ضغوط غير مسبوقة على حكومة روحاني من خلال اتهامها بالتعويل على الصفقة النووية في حل مشاكل الدولة دون أن يكون لذلك سند حقيقي، في ظل تدني العوائد الاقتصادية التي حصلت عليها إيران بمقتضى تلك الصفقة.

الاحتجاجات الايرانية والغضب الشعبى من سياسات الحكومة

أدى الانتشار السريع والتمدد المفاجئ للاحتجاجات إلى توظيف النظام الحاكم في إيران آليات متزامنة لإنهاء واحتواء الحراك الشعبي، فعقب امتداد المظاهرات سعى النظام لتجاوز حالة اختلال التوازن الناتجة عن الصدمة، وقام باتباع عدة إجراءات جمعت بين التصعيد والتهدئة في آن واحد.

ففي مقابل الدعوات للتهدئة والوعود بإجراء إصلاحات اقتصادية وإعادة

النظر في الموازنة والاستجابة للمطالب الاجتماعية؛ قام النظام الحاكم في طهران باتباع إجراءات أمنية متشددة، من بينها: توجيه الاتهامات بالعمالة للمتظاهرين، واتهامهم بارتكاب أعمال تخريبية، والتهديد بالتصعيد أو الاستعانة بالميليشيات التابعة للنظام الإيراني، فضلًا عن الاستهداف الأمني للاحتجاجات وتطويقها.

اتبع النظام الإيراني عدة إجراءات لإنهاء الاحتجاجات المتزايدة، منها: الاعتقال، والتصعيد العنيف ضد المتظاهرين، والتهديد بقمع المظاهرات، والاستعانة بالميليشيات المُسلحة. وفي الوقت ذاته سعى النظام لإعادة النظر في الموازنة التي قدمها الرئيس روحاني، وتقديم بعض الوعود بتحسين الأوضاع الاقتصادية، وتتمثل أهم آليات مواجهة الاحتجاجات من جانب النظام الإيراني فيما يلي:

١- الاتهامات بالعمالة: اتهم المرشد الأعلى "آية الله علي خامنئي" المتظاهرين بأنهم "عملاء ومخربون" وذلك في ٢ يناير ٢٠١٨، ويمثل هذا التصريح ذروة النهج القمعي للنظام؛ لأنه لا يُعد تصريحًا سياسيًا فحسب؛ بل يعد بمثابة أمر إلى الأجهزة القضائية والأمنية باتخاذ التدابير الفورية لإنهاء ما وصفه بـ"المؤامرة".

٢- تهديد المتظاهرين: هدد الحرس الثوري الإيراني المتظاهرين المناهضين للنظام بالرد بقبضة من حديد إذا استمرت الاحتجاجات السياسية؛ حيث صرح الجنرال "إسماعيل كوساري" نائب قائد الأمن بالحرس الثوري في طهران "بأن الوضع في العاصمة تحت السيطرة، وحذر المتظاهرين من أنهم سيواجهون القبضة الحديدية للأمة إذا استمرت الاضطرابات".

وتُعد هذه التصريحات وكأنها بمثابة تفويض قانوني بقمع المظاهرات، وهو

ما أكد عليه المدعي العام الإيراني "محمد جعفري" من خلال حثّ المواطنين على تقديم المعلومات عن مثيري الشغب للأجهزة الأمنية، مصرحًا بأن الجهاز القضائي سيتصدى بحزم لهم.

٣- المواجهة العنيفة: في ضوء هذه التوجيهات من رأس الدولة، ورئيس السلطة القضائية، والمدعي العام للبلاد، كان لدى الأجهزة الأمنية مسوغات عديدة لاستخدام القمع المفرط للقضاء على كل مظاهرة تنشب في مدن الجمهورية؛ حيث استخدمت قوات الأمن قنابل الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه والهراوات لتفريق المتظاهرين، خاصة في مدينة تبريز وكرمنشاه ومشهد وقم وأصفهان. ومع استمرار تواجد المتظاهرين في الميادين تم استخدام الرصاص الحي الذي أدى إلى مقتل ما يقدر بحوالي ٢٢ إيرانيًا حسب المصادر الرسمية، بيد أن المعارضة الإيرانية تؤكد أن عدد القتلى أعلى بكثير.

وقد تدخل الحرس الثوري الإيراني في هذه التظاهرات، حيث قام بمهاجمة مظاهرة ليلية في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٧ في مدينة "درود" الواقعة بمحافظة لورستان بوسط إيران، مما أدى إلى مقتل ٤ متظاهرين.

وعلى الرغم من ادعاء النظام الإيراني بأن بعض "مثيري الشغب" قد تسللوا بين المتظاهرين، وقاموا بإثارة الشغب وإطلاق النار؛ إلا أن بعض المقاطع المصورة التي تم تصويرها بواسطة المتظاهرين تؤكد ضلوع النظام في عمليات العنف.

٤- الأعمال التخريبية: أظهرت مقاطع مصورة نشرها المتظاهرون على موقع التواصل الاجتماعي تويتر قيام قوات الأمن بتخريب الممتلكات العامة، ونهب المحال التجارية، وتحطيم زجاج السيارات حتى يكون ذلك مبررًا

لاتهام السلطاتِ المتظاهرين بأنهم مخربون وليسوا سلميين، بهدف تشويه المتظاهرين والمحتجين ضمن الحرب الإعلامية التي يخوضها النظام الإيراني لتبرير اتباع العنف والقوة المفرطة في مواجهتهم.

٥- تطويق المتظاهرين: حاولت قوات الأمن تطويق المتظاهرين لفضها، خاصة احتجاجات الطلاب الجامعيين، حيث حاصرت قوات الأمن الداخلي الإيراني وقوات الحرس الثوري وميليشيات التعبئة الشعبية العامة "الباسيج"، طلاب جامعة طهران المنتفضين الذين هتفوا داخل الحرم الجامعي بشعارات مثل "ارحل يا خامنئي" و"الموت للديكتاتور" و"لعبة الإصلاحيين والأصوليين انتهت"، وبعد تطويق التظاهرات تم إطلاق الرصاص الحي على الطلاب بحسب مقطع فيديو منتشر على مواقع التواصل الاجتماعي نشر في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٧.

٦- الاستقواء بالميليشيات: يشير بعض المحللين إلى أن إيران قد تستعين بالميليشيات الخارجية التي دربتها في دول أخرى في حال تفاقم الأوضاع، وهو ما يتضح من خلال تصريح وزير النقل العراقي السابق "باقر صولاغ"، في ٢ يناير ٢٠١٨، "بأن التظاهرات في إيران جاءت بدعم من الاستكبار العالمي، وهذه التظاهرات ستفشل بقوة الحديد، وقوات الحشد الشعبي سيكون لها دور كبير في قمع هذه التظاهرات التي تريد إسقاط ولاية الفقيه، روحنا لها الفداء".

وعلى الرغم من عدم لجوء النظام الإيراني للاستعانة بالميليشيات التابعة له (مثل: حزب الله اللبناني، والحشد الشعبي في العراق)؛ إلا أنه يعتبرهم خط الدفاع الأخير في مواجهة المحتجين في حالة خروج الأوضاع عن السيطرة.

٧- حجب "التواصل الاجتماعي": قامت السلطات الإيرانية بحجب موقعي التواصل الاجتماعي "تليجرام" و"إنستجرام"، خاصة بعد أن تداولت بعض الصفحات على تليجرام أماكن التظاهرات وأخبارها، بالإضافة إلى بث مقاطع مصورة للمتظاهرين مثل قناة "آمد نيوز" التي يديرها الصحفي الإيراني المنفي "روح الله زام". وقد أعلن وزير الاتصالات الإيراني "محمد جواد آذري جهرمي" في ٣ يناير ٢٠١٨، أنه تواصل مع رئيس تليجرام بالبريد الإلكتروني وأخبره أن عودة التطبيق مرهونة بحذف المحتوى الذي يحرض على العنف والأعمال الإرهابية. كما قامت إيران بتخفيض سرعة الإنترنت، وهو الإجراء الذي اتبعته في احتجاجات ٢٠٠٩ أيضًا.

٨- محاولات التهدئة: على الرغم من ممارسات العنف تجاه المتظاهرين، إلا أن هذا لا ينفي وجود بعض محاولات للتهدئة من قبل النظام؛ حيث ألقى الرئيس الإيراني روحاني خطابًا طالب فيه الإيرانيين بالتعبير عن آرائهم دون اللجوء إلى العنف، معترفًا بالمصاعب الاقتصادية التي دفعت المواطنين للخروج إلى الشوارع. بيد أن خطابه حمل أيضًا تهديدات باتخاذ إجراءات حاسمة.

ويمكن القول إن سياسة القمع التي انتهجها النظام الإيراني، بتحريض من جانب الأقطاب الرئيسية (الدينية، والسياسية، والقضائية، والأمنية) في طهران، أدت إلى تصاعد حدة الاحتجاجات، واكتسابها زخمًا سياسيًّا يتجاوز ما شهدته إيران خلال احتجاجات عام ٢٠٠٩، في ظل تحولات البيئة الداخلية، وتفاقم حالة الاستياء الشعبي من سياسات البلاد الخارجية التي أدت إلى تفجر الأزمات الاقتصادية الداخلية وتردي الأوضاع الاجتماعية.

آليات تعامل النظام

استطاع النظام الحاكم في إيران التعامل مع الاحتجاجات الأخيرة من خلال آليات مرنة نسبيًّا مقارنة بأحداث سابقة، خاصة وأنه استوعب دروس مظاهرات عام ٢٠٠٩؛ حيث انتهج العديد من الخطوات، ومن أبرزها: فرض قيود على تدخل الحرس الثوري، والاعتماد في التعامل مع المتظاهرين – بدلًا من ذلك– على قوات الأمن والباسيج، واتخاذ إجراءات اقتصادية عاجلة لاستيعاب بعض مطالب المحتجين، والتمكن من إغلاق أبرز مواقع التواصل الاجتماعي التي اعتمد عليها المحتجون، وتحديدًا "تليجرام"، حيث اتفق النظام مع الشركة التي تدير هذا الموقع، وهي شركة روسية، على أن يكون لها مكتب داخل إيران يُحوّل بيانات المتعاملين مع الموقع إلى طهران، وهو ما مكّن السلطات من الاطلاع على بيانات الناشطين الذين يقومون بتنظيم الاحتجاجات.

وقد انتهج النظام هذه الآليات المرنة نسبيًّا، نظرًا للتخوف من تكرار أزمة ٢٠٠٩ التي أثرت على شرعيته بشكل قوي، ولأن الاحتجاجات لم يكن هدفها الأول سياسيًّا هذه المرة، بل هي احتجاجات ذات طبيعة مطلبية اقتصاديًّا واجتماعيًّا ارتبطت باستنزاف الأموال في الخارج. ويُدرك النظام أن استخدام الأداة الأمنية فقط لفض الاحتجاجات قد يُشعلها بشكل ينقلها إلى مستوى أعلى.

من جانب آخر، اعتمد النظام الإيراني على هذه السياسات لتزايد اهتمام المجتمع الدولي، خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والمنظمات الحقوقية، بانتهاكات حقوق الإنسان المتكررة في إيران، لا سيما مع فرض عقوبات أمريكية يوم ١٢ يناير ٢٠١٨، شملت ١٤ كيانًا وشخصًا، وُجهت ضد بعضهم اتهامات بارتكاب انتهاكات في هذا الشأن، ومن بينهم رئيس السلطة القضائية "صادق لاريجاني"، أحد صقور تيار المحافظين الأصوليين، وشقيق

"علي لاريجاني" رئيس مجلس الشورى، وأحد المرشحين لخلافة المرشد "علي خامنئي".

الدلائل الرئيسية للاحتجاجات الإيرانية

كشفت الاحتجاجات الأخيرة عن بعض الدلالات المهمة، أبرزها ما يلي:

١- سقوط التابوهات: فقد كان لافتًا في هذه الاحتجاجات التشكيك في شرعية النظام وقدسية المرشد الأعلى الدينية والسياسية، بعد الهتاف بسقوطه وحرق صوره في العاصمة والمحافظات المختلفة، بشكل لم تعتد عليه إيران في المراحل الماضية. كما أن الاحتجاجات انطلقت من المناطق الريفية البعيدة عن العاصمة، وقادها محتجون من الطبقة الدنيا بسبب ارتفاع أسعار السلع الغذائية ورفع الدعم جزئيًّا عن الوقود وغيره؛ وبالتالي لم تقتصر على التنديد بسياسات النظام في الداخل والخارج، ولكن طالبت أيضًا بإنهاء تركز الثروة في نخبة رجال الدين الذين ينتمون للطبقتين الوسطى والعليا في المجتمع؛ في انعكاس مباشرٍ لبروز ظاهرة ما يُعرف بـ"Ayadollar" بدلًا من "Ayatollah"، والتي تعبر عن النفوذ الذي يمتلكه رجال الدين، والفساد المستشري داخل مؤسسات الدولة.

٢- تباين موقف القوميات: فقد شارك الأكراد والعرب في الاحتجاجات، ولكن عزف عنها "الأذريون"، وكذلك لم تتدخل الجماعات البلوشية والكردية المُسلحة لاختلاف مطالب المحتجين عن مطالبهم، وأيضًا بسبب ادعاءات النظام الإيراني أنه قد جرى التخطيط للاحتجاجات في شمال العراق؛ ما يعني تعرضهم لضربات أمنية أخرى من النظام، رغم عدم ثبوت صحة ادعاءات النظام.

٣- تراجع دور المعارضة المسلحة في الخارج: إذ لُوحظ ضعف تأثير حركة

"مجاهدي خلق"، وفشل المعارضة في إقناع القوى الدولية بتغيير سياستها تجاه نظام الحكم في إيران، بل وكبر سن زعامات المعارضة بما يقلص من دورهم في أي عملية تغيير سياسي قد تحدث.

تترك هذه الاحتجاجات العديد من التداعيات الداخلية المُحتملة داخل إيران، ومنها ما يلي:

- ضغوط قوية على الرئيس الإيراني "حسن روحاني"، وذلك من جبهات عديدة، أبرزها من المرشد الأعلى للجمهورية، والحرس الثوري، وتيار المحافظين الأصوليين والمحافظين التقليديين، وكذلك من أنصاره كما برز في "حملة نادمون"، بل وأيضاً من تيار المعتدلين خاصة من الإصلاحيين المؤمنين بولاية الفقيه.
- تنافس بين "روحاني" و"الحرس الثوري"، إذ يمكن القول إن دور "الحرس الثوري" أصبح أمام اختبارات صعبة؛ فالحكومة قد تستغل هذه الاحتجاجات للدعوة إلى تقليص دور "الحرس" في الاقتصاد، بينما سيعمل "الحرس" على استغلال الأحداث لصالحه وتعزيز دوره بشكل أكبر، لا سيما وأنه قد ثبتت فاعلية تدخله المتأخر للقضاء على الاحتجاجات.
- حدوث فرزٍ جديدٍ داخل تيار المحافظين ذاته، إذ تعزز هذه الاحتجاجات من فرضية حدوث مثل هذا الفرز، ومن أبرز مظاهره: انزواء تيار أحمدي نجاد، وصعود معسكر "الصقور" في التيار استعداداً للانتخابات الرئاسية القادمة المقررة في عام ٢٠٢١، وتزايد أدوار بعض رموز هذا التيار خصوصاً "صادق لاريجاني"، وتعرض دور الجيل الأكبر سنًّا من رموز المحافظين الأصوليين للانحسار تدريجيًّا، خاصة وأن "هاشمي

شاهرودي" يعاني من مشكلات صحية متوالية، و"أحمد جنتي" متقدم جداً في السن؛ هذا علاوة على نشوب صراع بين الجيل الأصغر داخل التيار، من أمثال "إبراهيم رئيسي، وصادق لاريجاني، ومجتبي خامنئي، ومعهم حسن روحاني".

٤- استقطاب جديد داخل تيار الإصلاحيين، فثمة تجاذبات قد تحدث داخل هذا التيار، حيث يبحث "الإصلاحيون" عن قائد جديد للتيار، حتى وإن تمسكوا حلال أزمة المظاهرات بالرئيس "روحاني"، والذي قد يتجه لإحداث تغييرات في تشكيلته الحكومية بعد هدوء الاحتجاجات تماماً، في ظل توسع نشاط ودور "حملة نادمون" ضده.

من جانب آخر، فإن النظام الحاكم قد يُعيد التفكير في سياسته الراهنة إزاء الإصلاحيين، وذلك بعد موقفهم الداعم للنظام خلال الاحتجاجات، وهو ما برز في موقف الرئيس السابق "محمد خاتمي" الداعم للحكومة، وعزوف الإصلاحيين عن المشاركة في الاحتجاجات، وانتقادهم للتصريحات الصادرة عن واشنطن حول الاحتجاجات؛ وهذا قد يقود إلى إمكانية فتح ملف الإقامة الجبرية بحق كلٍ من القياديين الإصلاحيين "حسين موسوي" و"مهدي كروبي".

وختاماً، يمكن القول إن البعض قد سارع إلى اعتبار هذه الأعمال علامة النهاية للنظام الإيراني، ورغم الخطورة الحقيقية لهذه الأعمال، فإن هذا البعض ربما يكون قد خلط بين التمني والواقع، أو لعله لا يدرك مدى تعقد آليات انهيار النظم الحاكمة من ناحية وآليات حفاظ النظم الاستبدادية على بقائها من ناحية أخرى، ولنتذكر من التاريخ الحديث مثلاً العملية الممتدة عقوداً طويلة لانهيار الدولة العثمانية (الرجل المريض)، التي لم تتفكك إلا بعد حرب عالمية كبرى. ولنتذكر كمثال آخر أن النظم الحاكمة التي أسقطتها موجات ما سُمي «الربيع

العربي» قد ناضلت المعارضة فيها عقوداً حتى حققت بعض أهدافها بإسقاط الحكام وليس النظم، كما أن النظم الاستبدادية لديها من الآليات ما تستطيع توظيفه للحفاظ على بقائها، وهي آليات يمكن أن تنجح ما دامت بقيت لها قواعد قوة اجتماعية كما فعل النظام الإيراني بتسيير مظاهرات حاشدة مؤيدة في مواجهة الجماهير الغاضبة. ومن هذه الآليات أيضاً إبداء نوع من المرونة في الاستجابة لبعض المطالب الجماهيرية، كما فعل بعض الحكام في البلاد التي تعرضت لموجات المطالبة بالتغيير، ويمكن لهذه المرونة أن تمد في عمر النظم الحاكمة المرفوضة شعبياً لأوقات قد تطول، وقد كاد الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك في إدارته لأزمة احتجاجات يناير ٢٠١١ ينجح عندما وجه خطاباً متزناً إلى الجماهير لولا الخطأ الذي وقع فيه بعض أنصاره في اليوم التالي فيما عُرف بمعركة الجمل. والخلاصة أن سقوط النظم الحاكمة عملية فائقة التعقيد.

هل يعني ما سبق أن أحداث إيران تبقى بلا دلالة بالنسبة للمستقبل؟ الإجابة بالنفي بالتأكيد، أولاً لأنها تنير لنا الطريق لاستكشاف آلية جديدة لمواجهة سياسات الهيمنة التي يتبعها النظام الإيراني وهي التركيز على الجبهة الداخلية في التعامل مع السياسة الإيرانية، وذلك باتجاه تعميق الفجوة بين النظام وجماهيره بنسبة كل الصعوبات التي تواجهها إلى السياسات الخارجية غير الرشيدة للنظام، وهي آلية من شأنها إن نجحت أن تحدث أثراً أقوى من تصعيد التوتر الذي يمكن أن يعمل على توحيد الإيرانيين في مواجهة الخطر الخارجي. وثانياً لأنه بالنظر إلى وجود آراء تدعو لحوار بين الطرفين العربي والإيراني على أساس نِدي يستند لتوازن المصالح والبعد عن التدخل في الشؤون الداخلية فإن الأحداث الأخيرة تعطي للعرب وضعاً استراتيجياً أفضل في أي حوار مقبل.